لا يحصل الا بالسماع ومن غيره في تقدير وصوص غيره لئلا يكون من عطف معمولي
عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور فلا يصح عنه ومن غير قياس فلكل
فعل باب قياس فمصدر الماضي المصدر الفعل افعال يقول اخرج اخراجا من غير توقف
قولك على سماع من العرب واستخرج استخراجا كذلك فالجملة نوكاد الحكم
السابق او معلل وليس القياس ان كل فعل من غير الثلاثي مصدر بزيادة
الف قبل آخره فان كان قبل الآخر متحركان كسرت الاول فقط وان كانت ثلث
متحركات كسرت حرفين من اوله لانه على هذا القياس لا يكون مصدر تفعلل
وتفاعل وتفعل ونظائرها قياسا ويعمل عمل فعله المتعدي او اللازم من غير
تفاوت ولا يبعد ان يدرج فيه عمله عمل الفعل المجهول اذا كان مصدرا مبنيا
للمفعول بان يقال اعجبني اخرج زيد بان يكون زيد مفعول ما لم يسم فاعله
للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على
صيغة الفاعل وانما خرج بقوله ماضيا او غيره بيانا للتفاوت في العمل بينه و
بين اسم الفاعل والمفعول المشروطين بان لا يكونا بمعنى الماضي ولذا بقول
صرح به الرد على من قال لا يعمل المصدر بمعنى الحال الان عمله لكونه في تقدير ان
مع الفعل والفعل مع ان لا يكون بمعنى الحال الان ان يخص المضارع بالاستقبال
وان لا تغير الماضي وعبارته اوفق بالقصد الاول حيث لم يقل حالا او غيره
ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع دلالته على الزمان ان يكون
الحدث الدال عليه في الماضي او الحال او المستقبل وكذا في غيره من الاسماء فاحفظه
اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يعمل في حضرة من هو اصل في العمل لئلا يلزم ترجيح
المرجوح ولا باس بايهام العبارة ان التقييد لعموم العمل لا لاصله حتى ان كونه
مفعولا مطلقا لا ينافي عمله بل عمله ماضيا او غيره لانه يدركه بقوله وان
كان مطلقا الخ ولابد ان لا يكون مصغرا ايضا وكذا سائر الاسماء المتصلة
بالفعل وكانه لم يذكره اعتمادا على ما سيقول في قسم التصريف ان الاسم العامل لا

يصغر

يصغر ولا يخفى انه فات المصنف حسن الترتيب لاقتضائه ايصال قوله ولذا كان مفعولا
مطلقا بهذا القول فتاخر قوله ولا يتقدم معموله عليه لكونه في تقدير ان مع الفعل
ومعمول مدخول ان لا يتقدمها وكل ما يرى متقدما على المصدر فقدر له عاملا
ويجعل المصدر المذكور بعده هذا المعمول تفسيرا للمقدر وذلك تكلف لا يساعده
الوجدان ان لم يكن لانما هذه الدعوى الناشية من جعلهم اياه في تقدير
ان مع الفعل تصحيحا لعمله فلذا خالفهم الرضي في الظرف لكثرة تقدمه على
المصدر فلم يرض بالتكلف في ذلك الكثير على ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا
يجب ان يكون المؤول في حكم المؤول به من كل وجه ولا يضمر فيه الاولى ولا يستتر
فيه لان معمول المعمول المصدر لا يكون مستترا فيه ومن قال الفرق بين الاضمار و
بين الاضمار في الشيء فان الاول ابراز الضمير والثاني جعله مستترا في الشيء
فقد غفل عن عبارة المص في بحث تنازع الفعلين حيث قال وان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمتفق
على الممتاز ولا يخفى ان الاستثناء لا يكون الا الفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر
لا معموله مطلقا فالاولى تاخيره عن قوله ولا يلزم ذكر الفاعل والاولى ويجوز
ترك الفاعل فان فاعله لا يتقدم ايضا وقوله ذكر الفاعل لا يتقيد بعدم تقديمه
ايضا ويجوز اضافته الى الفاعل مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف
الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يضمر فيه فاعل ويصير الفاعل فضلة في
التقدير منصوب المحل وقد يضاف اقل من الاضافة الى الفاعل وكله قد تحقق
هذا المعنى الى المفعول اي مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز حمل توابع المضاف
اليه المصدر على محله وقال الاندلسي ظاهر كلام سيبويه المنع واعماله باللام
قليل وقالوا اكثر عمله مع التنوين وخالفهم الرضي وجعل الكثير مع الاضافة
الى الفاعل قيل لم يوجد في القرآن اعمال المعرف الا في قوله تعالى لا
يحب الله الجهر بالسوء والسر في كونه عمل المعرف باللام ضعيفا في المصدر قوما

Copyright © King Saud University